ارتفاع نسبة الإيرادات الزكوية بمحافظة صنعاء خلال النصف الأول من العام الجاري إلى ١٧٪

■ ،،صنعاء/سبأ

حققت الإدارة العامة للواجبات الزكوية بمحافظة صنعاء زيادة ملحوظة في الإيرادات خلال النصف الأول من العام الجاري وصلت إلى ١٧٪، مقارنة بالعام الماضي ٢٠١١م.

وأوضحت إحصائية نصف سنوية أن إجمالي ما تم تحصيله خلال الفترة من يناير حتى يونيو من العام الجاري نحو ٢٠٠ مليون و ٦٠٠ ألف يال بزيادة عن المقابل للعام ٢٠١١م بلغت ٢٩ مليونا و١٠٤ آلاف ريال وبنسبة زيادة ١٧٪.

مناقشة أداء صندوق النظافة والمكاتب التنفيذية برداع

■ ،،برداع/سبأ

ناقش المجلس المحلي برداع في اجتماعه أمس برئاسة وكيل محافظة البيضاء لشئون مديريات رداع الدكتور سنان مقبل جرعون مستوى أداء صندوق النظافة والصعوبات التي يواجهها.

وأقر المجلس مواجهة صرف مرتبات عمال النظافة لشهر يوليو من المجلس المحلي كعهدة على الصندوق وبما يمكنه من الوفاء بالالتزامات المالية لكوادره وتجاوز تراكم المخلفات في شوارع المدينة، كما ناقش عدداً من تقارير لجان المجلس المتعلقة بمتابعة سير تنفيذ المشاريع وإعداد الخطط للمشاريع المطلوب تنفيذها خلال العام الجاري.

واستعرض الاجتماع مستوى أداء المكاتب التنفيذية والخدمية ونتائج الإشراف والمتابعة من قبل أعضاء السلطة المحلية حول تنفيذ سير المشاريع والانضباط في المكاتب التنفيذية .

وأكد الوكيل جرعون ضرورة تكاتف جهود أعضاء السلطة المحلية والقيام بدورهم في تلمس هموم المواطنين ومتابعة مستوى انجاز معاملاتهم بالمكاتب التنفيذية والخدمية.. معربا عن أمله في قيام صندوق النظافة بدور أكثر فاعلية في تحسين الأداء والاهتمام تحصيل الإيرادات والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

استكمال المسح الميداني لتحديث خارطة الخدمات الأساسية بالمحويت

■ ،،المحويت/سبأ

استكمل مكتب التخطيط والتعاون الدولي بمحافظة المحويت أمس الأول المهام الميدانية الخاصة بالمسح الميداني لتحديث خارطة الخدمات الأساسية لمديريات المحافظة للتعرف على المشاريع المنجزة في مجالات الكهرباء والمياه والصحة وتحديد الاحتياجات المستقبلية من تلك المشاريع.

وأوضح مدير عام مكتب التخطيط والتعاون الدولي بالمحافظة غالب حسن البحري لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن عملية المسح التي نفذها ٢٤ باحثا على مدى١٢ يوما قد تم من خلالها جمع بيانات اجتماعية واقتصادية وبيئية وجغرافية وتقدير احتياجات المناطق والمجتمعات التي ما زالت محرومة من الخدمات الأساسية كالطرق والكهرباء والمياه والمدارس وغيرها.

لافتا إلى أن أعمال المسح اشتملت كذلك على تحديد مواقع التجمعات السكانية المختلفة ومواقع المشاريع الخدمية الموجودة فيها وتوفير قاعدة بيانات أساسية إحصائية لتخزينها وإنتاج الخرائط التفصيلية لضمان شمول كافة التجمعات السكانية في عملية المسح.

وبين البحري أن مكتب التخطيط وعلى ضوء نتائج الأعمال الميدانية للمسح سيقوم بتفريغ وتجميع البيانات الإحصائية وتلخيص تفاصيل استمارات البيانات التجميعية والتفصيلية ، وتحليل البيانات وتخزينها آليا والبدء بإنتاج خرائط تفصيلية عن المشاريع والخدمات المختلفة المتوفرة في المديريات والعزل والقرى والتي من خلالها سيتم الاعتماد على وضع الخطط والمشاريع المستقبلية.

خبراء اقتصاد يدعون لخلق المناخ الاستثماري الجاذب لبيئة الأعمال:

البطالة تكبد الاقتصاد الوطني خسائر فادحة

■ ،، تقرير/احمد حسن الطيار

على الدوام يدعو خبراء الاقتصاد والأكاديميون الحكومة والقطاع الخاص إلى تعزيز شراكتهما التنموية والقيام بتنفيذ مشاريع توفر فرص عمل للمئات من الشباب والشابات المحتاجين للعمل في جميع أنحاء اليمن.

ويصف الخبراء قضية البطالة في اليمن بأنها أخطر القضايا التي تحتاج إلى وقفة جادة لحلها من قبل الحكومة والقطاع الخاص إذ أن التغاضي عن توفير فرص عمل جديدة تواكب المخرجات في التعليم أصبح أمراً غير محتمل الآن.

فوفقا لآخر إحصائية أصدرتها وزارة الخدمة المدنية حول أعداد المتقدمين للتوظيف من الشباب والشابات اليمنيين الحاصلين على مؤهلات جامعية فأكثر تزيد عن ٢٠٠ ألف بنهاية العام ٢٠١٠م ناهيك عن الآلاف من حملة الثانوية العامة والمعاهد الفنية والتقنية من الفتيان والفتيات في الريف والحضر.

مضيفين أن مسألة توفير فرص عمل هي قضية وطنية واجبة على الحكومة والقطاع الخاص باعتبارهما شركاء في التنمية وفقا لما ينص عليه الدستور والخطط التنموية وأهداف الألفية.

وتكمن المشكلة في أن هناك أعدادا متزايدة من الشباب اليمني من الجنسين غير حاصلين على العمل فبعد أن حصلوا على الشهادات الجامعية المطلوبة بعد مجهود دراسي استغرق سنوات وجدوا أنفسهم في طابور الباحثين عن العمل في القطاع الحكومي والقطاع الخاص لكن دون جدوى ففي الحكومة عليهم تسجيل أنفسهم في كشوفات وزارة الخدمة المدنية ومن ثم الانتظار لدورهم وفي القطاع الخاص يجاب عليهم أن الشركات غير محتاجة لموظفين وهكذا يدخلون سوق البطالة ويأملون أن يحصلوا على عمل يسدوا به رمق معيشتهم.

ووفقا لبيانات حكومة تبلغ معدلات البطالة في اليمن رسميا حوالي ١٦٪ من القوة العاملة التي تقع بين ١٦-٦٠ عاماً، ويقول تقرير أصدرته وزارة التخطيط والتعاون الدولي إن الحكومة تبذل جهودا باتجاه السيطرة على معدل البطالة وإبقائه ضمن حدود ١٢٪ من خلال توفير العوامل المناسبة لزيادة عدد المشتغلين بـ ٨٠٢ ألف عامل ليصل إجمالي المشتغلين إلى أربعة ملايين و ٤٣٦ ألف عامل بنهاية العام ٢٠١١ أي بمتوسط نمو ١ر٤ ٪ خلال سنوات تنفيذ خطة التنمية الرابعة.

وأشار التقرير إلى أن تحقيق هذا المعدل يتطلب نمو اقتصادي مرتفع في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ١ر٧ ٪ في المتوسط سنوياً وهو ما تسعى الحكومة إليه من خلال فتح أسواق العمل الخليجية للعمالة اليمنية وتنفيذ العديد من السياسات والإجراءات وفي مقدمتها إصلاح وتطوير وتحديث نظام التعليم والتدريب وإيجاد بيئة استثمارية قادرة على توليد المزيد من فرص العمل سيسهم والى حد كبير في السيطرة على معدل البطالة في اليمن خلال السنوات القادمة.

وينظر الخبراء إلى الاستثمارات المحلية والخارجية الداخلة للاقتصاد الوطني بأنها احد أهم العوامل القادرة على امتصاص البطالة فمن خلال المشاريع الاستثمارية يمكن توليد فرص عمل قادرة على امتصاص الشباب فيها سوء من كانوا يحملون شهادات عالية أو منخفضة وهذا يتطلب توفير بيئة استثمارية قادرة على اجتذاب استثمارات تبلغ المليارات من الدولارات، وفي هذا الصدد يطالب الخبير الاقتصادي الدكتور عبد القدوس المروني بضرورة أن تقوم الحكومة بالعمل لرفع قدرات جذب الاستثمارات الخاصة المباشرة الوطنية والأجنبية وبصورة خاصة في القطاعات الواعدة مثل قطاع السياحة والبناء والتشييد ,والكهرباء والمياه والغاز ,وكذا بعض القطاعات الخدمية حيث أنها حاليا تسهم في الارتفاع النسبي لمعدل نمو القطاعات غير النفطية في اليمن.

ويضيف هناك قطاع واعد آخر يتمثل في الصناعات الاستخراجية للمواد البناء والزينة وتصديرها للخارج حيث أن هذه القطاعات يمكنها أن تجتذب عددا كبيرا من الأيادي العاملة بسهولة.

وهناك أرقام رسمية تتحدث عن ظاهرة البطالة وقد أقيمت دراسات وندوات لهذا الغرض فخلال العام ٢٠٠٨م نفذ المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل دراسة ميدانية عن ظاهرة البطالة في اليمن

الأسباب والآثار والمعالجات ومن ملخص الدراسة نستنتج عدة حقائق حيث تقول الدراسة أن نتائجها بينت أن معدل البطالة السافرة طبقا للبيانات المسحية بلغ ١٥٪ حيث وصلت لدى الرجال إلى ١٢,٦٪ وارتفعت عند النساء إلى ٢٣,١٪ لكن البطالة الناقصة وهي حالة العمل غير الدائم والتي يعمل في ظلها كثير من الناس بعض أيام الأسبوع أو يعملون بصورة مؤقتة أو موسمية بأجر أو بدون اجر عملت على رفع البطالة العامة إلى نسبة بلغت ٢٥٪، وأظهرت الدراسة تفشي البطالة في الحضر عنها في الريف.

وبينت الدراسة أن جزء كبيرا من الموارد البشرية التي يمكن الاستفادة منها ظلت خارج قوة العمل النشطة وأكثرها النساء اللائي فضلن التفرغ للأعمال المنزلية حيث بلغت نسبتهن في الحضر ٤٧,٣٪ مقابل ٥٢٪في الريف ثم الطلاب ونسبتهم ٣٠٪ وجاء المتقاعدون والمسنون كفئة ثالثة ونسبتهم نحو ٨,٨٪ المكتفين وغير الراغبين في العمل في المرتبة الرابعة ٤,٥٪ وأخيرا المعاقون ونسبتهم٣,٣٪.

ووضعت الدراسة أنفة الذكر عدة توصيات ففي المجال الاقتصادي دعت إلى توجيه السياسة العامة للحكومة لحث المؤسسات الحكومية المعنية لإعداد خطط وبرامج ومشروعات اقتصادية واجتماعية تحد من البطالة وحثت على توظيف الاستثمارات المحلية والوطنية لإيلاء جزء غير يسير من إمكانياتها المالية كمواجهة للآثار والمشكلات الناجمة عن البطالة، وشددت على الكشف عن الاختلالات الهيكلية التي تخلفها سياسات الاقتصاد الكلي والجزئي والسياسات المالية التي تشكل عاملا من عوامل زيادة البطالة ،كما دعت إلى توفير خدمات البنى التحتية وتحسينها باعتبارها تشكل الأساس وترتكز عليها المؤسسات الاستثمارية المحلية والعربية والدولية والتي تساعد على المدى والبعيد في تحسين بيئة الاستثمار في المؤسسات الإنتاجية والاستثمار لمساهمتها في توفير فرص عمل للشباب.

وطالبت بتوفير التنمية المتكافئة من خلال رسم سياسات لضمان عدالة توزيع الخدمات بما فيها فرص تشغيل الشباب كوسيلة علاجية لظاهرة البطالة وللتخفيف من ظاهرة نزوح الشباب للمدن.

كما شهدت اليمن إقامة عدة دراسات اقتصادية واستراتيجيات لمعالجة البطالة منها دراسة تتضمن إحلال العمالة اليمنية محل الآسيوية في دول الخليج ورغم أن هذه الفكرة جيدة وتتوافق مع طموحات الكثير من العاطلين عن العمل لكنها في رأي اقتصاديون أمر صعب فمن الناحية العملية لا تتوافر أيادي عاملة مهارة ومدربة تلبي سوق العمل الخليجي ومن ناحية أخرى اليمن يحتاج للعمالة الماهرة والمدربة في سوقه مما يعني ان السوق اليمنية ستفرغ من العمالة المحلية وسيسبب ذلك نتائج عكسية.

لكن وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبدعم من دول مجلس التعاون الخليجي تمضي قدما في تنفيذ المقترح حيث تشير بعض أدبياتها إلى أن هذه الدول تستطيع استيعاب مليون عامل يمني خلال السنوات القادمة بعد أن يتم تدريب هذه العمالة في معاهد فنية ومهنية وبالفعل تم خلال الشهر الماضي الاحتفال بتخريج أول دفعة من المعاهد المتخصصة بالتعاون مع شركة سعودية متخصصة.

ومن ضمن المقترحات الاقتصادية لحل مشكلة البطالة كما يقول الدكتور محمد جبران استاذ المحاسبة بجامعة صنعاء إنشاء صندوق للبطالة والفقر في اليمن يوحد الجهود المحلية والإقليمية والدولية يستوعب ثلاثة ملايين عامل في النشاط الزراعي والرعي بتكلفة ثلاثة بلايين دولار، والتوسع في المشاريع الصغيرة الصناعية والتجارية والخدمية لتستوعب مليون عامل بتكلفة بليوني دولار.

وتؤمل الحكومة من القطاع الخاص أن يلعب دوره في التنمية بخلق فرص عمل واجتذاب العمالة المحلية وترى خطط التنمية أن القطاع الخاص وخصوصا ضمن آليات الشراكة مع الحكومة واليات السوق يجب أن تستوعب نحو ٨٠٪ من الداخلين سنويا لسوق العمل والمقدرة بـ٢٠٠ ألف عامل والباقي على الجهات الحكومية، لكن الواقع يقول أن القطاع الخاص لم يتمكن من استيعاب الأعداد الموكلة إليه حيث لم يتمكن حسب بيانات الخطة الخمسية الثالثة سوى أقل من ٣٠٪ من الداخلين لسوق العمل.

تمويل قطاعي الزراعة والأسماك ب ٨,٥ مليار ريال

■ ،،خاص/الثورة

سجلت التمويلات والقروض الممنوحة لقطاعي الزراعة والأسماك في شهر ابريل ٢٠١٢م ارتفاعاً طفيفاً وذلك بنحو مليار و٧١ مليون ريال وبنسبة تقدر ب ١٤,٢٪ .

وذكرت إحصائية رسمية أن التمويلات المصرفية لقطاعي الزراعة والأسماك ارتفعت إلى ٨ مليارات و٥٦٩ مليون ريال في مايو ٢٠١٢م مقابل ٧ مليارات و٤٩٨ مليون ريال في ابريل ٢٠١٢م .

وتعد التمويلات المصرفية الموجهة لهذين القطاعين من أدنى التمويلات والقروض ، حيث لا تتعدى نسبتها ١,٦٪ من إجمالي التمويلات والقروض الممنوحة لجميع القطاعات الاقتصادية.

ويدعوا خبراء اقتصاد إلى زيادة التمويلات المصرفية لقطاعي الزراعة والأسماك باعتبارهما من أهم القطاعات الإنتاجية التي يعول عليها المساهمة في تقليص الفجوة الغذائية ، وكذا المساهمة في توفير الاف فرص العمل .

تداول ٤٣,٩ ألف شيك عبر غرفة المقاصة بقيمة ١٧٢ مليار ريال

■ ،،خاص/الثورة

بلغ عدد الشيكات المتداولة بالريال عبر غرفة المقاصة في عموم الجمهورية خلال شهر مايو ٢٠١٢م نحو ٤٣ ألفاً و ٩٣٦ شيك مقارنة مع ٤٢ألفاً و١٠٢ شيك في شهر ابريل ٢٠١٢م وبزيادة طفيفة تبلغ ١٨٣٤شيك .

وأوضحت إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي اليمني أن قيمة الشيكات المتداولة بلغت ١٧٢ مليار ريال ١٥٣,٣ مليار ريال وبزيادة تبلغ ١٨,٧ مليار ريال خلال نفس الفترة.

وتوزعت الشيكات المتداولة عبر غرفة المقاصة على محافظات صنعاء،عدن ، تعز ، الحديدة ، المكلا.

الجدير بالذكر أن عدد الشيكات المتداولة في عام ٢٠١١ بلغت ٤٩٣,٨ ألف شيك بقيمة ١٨٣٧ مليار ريال .

ندوة بصنعاء حول أثر الحرب والمواجهات المسلحة على "برنامج المساعدة الذاتية للادخار والإقراض بأبين

■ ،،صنعاء/سبأ

، نظم مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية أمس بصنعاء وبالتعاون مع شبكة اليمن للتمويل الأصغر ندوة خاصة بـ"إثر الحرب والمواجهات المسلحة على برنامج المساعدة الذاتية للإدخار والإقراض بأبين" وذلك ضمن برنامج المحاضرات التوعوية والاقتصادية التي يقيمها المركز بمشاركة نخبة من الاقتصاديين وا لخبراء ومسئولي الجهات ذات العلاقة.

ناقشت الندوة ورقتي عمل ركزت الأولى على تاريخ إنشاء برنامج المساعدة الذاتية للإدخار والإقراض بأبين، فيما استعرضت الورقة الثانية نتائج دراسة حالة برنامج أبين كبرنامج متأثر بالحرب و المواجهات المسلحة.

وقد تطرقت ورقتا العمل إلى الأزمة في أبين وتأثيراتها السلبية على برنامج التمويل الأصغر فيها، بالإضافة إلى إشهار دراسة حالة أبين كحالة متأثرة بالحروب ومدى الضرر الذي لحق بصناعة التمويل الأصغر فيها.